حبذا لو أولت الحكومة اهتماماً بهذا الأمر!

عزة الغامدي

منذ ما يقارب الستة أشهر والدولة جندت كل مؤسساتها لمواجهة وباء «كورونا» وقد اعتنى الإعلام في هذه المرحلة بقضيتين رئيسيتين: الأولى وباء «كورونا» والثانية الفساد، وأعتقد ان الفترة الماضية لم يتم استثمارها بشكل مجد، حيث لا يجوز ان تعطل الدولة أعمالها ومشاريعها من أجل ڤيروس كان من الأجدى لو اعتنت به وزارة الصحة وحدها، هذا فضلا عن قضايا الفساد المعنية بها النيابة العامة وحدها، وعليه كان من المجدي لو قامت بقية مؤسسات الدولة بالمضي قدما نحو مشاريع الدولة حتى لا تتعطل عجلة التنمية لدينا.

قد يخالف البعض هذا الرأي لأنهم يعتبرون أن جائحة «كورونا» ظرف صحي طارئ، ولكن إذا كانت مؤسسات الدولة كلها ستعطل أعمالها من أجل الظروف الصحية إذن فما فائدة التخصص في الوزارات وما فائدة وجود وزارة الصحة؟!

فالتخصص المهني أمر في غاية الأهمية، حيث لابد أن تعنى كل مؤسسة باختصاصاتها، لأننا ولله الحمد مستقرون ولا يوجد أمر يستدعي كل القلق الذي تعيشه الحكومة وخصوصا ان الحياة والموت بيد الله، فكم من معاف توفي وكم من مريض شفي وهذه اقدار الحياة والموت بيد الله وحده، وعليه لابد ان نمضي قدما بمشاريعنا ونتكيف مع أي ظرف.

فاليوم وقبل وجود جائحة «كورونا» كان لدينا مشروع مهم تسعى الدولة لتحقيقه ألا وهو تحويل الكويت لمركز مالي، وهذه كانت بادرة جيدة في التفكير في كيفية الرقي بمستوى الدولة دوليا لتتمكن من تبوؤ مركز مالي مهم، إلا أنه لا أخبار جديدة حول ذلك الأمر وخصوصا أن تحويل الكويت لمركز مالي بحاجة إلى تشريعات متعددة وأفكار جديدة تواكب الخطة التي نرجو تحقيقها.

فعلى سبيل المثال، العالم اليوم كله يسير نحو التحكيم لتسوية المنازعات بعيدا عن القضاء، وذلك لعدة تداعيات أولها السرعة للوصول للتسوية بين المتخاصمين، هذا فضلا عن قلة التكاليف وسهولة تطبيق القرارات وغيرها من مميزات التحكيم، وخصوصا ان في التحكيم تكون لدى الخصوم الحرية الكاملة في اختيار البلد والقانون الذي يرتضونه لتسوية نزاعاتهم، وعليه أجد أن التفكير في تحويل الكويت لمركز مالي لابد ان يقابله قانون نموذجي كويتي للتحكيم ومركز دولي للتحكيم منفصل عن غرفة التجارة، لتكون لدينا سمعة دولية تساعد على جذب المتخاصمين من بلدان مختلفة.

فاليوم ومنذ سنوات، فتحت الدولة حدودها لكثير من مواطني الدول للحصول على تأشيرة الڤيزا عبر المطار، وهذا أمر جيد حيث يسهل كثيرا على الوفود الزائرة للكويت، وعليه فإن وجود تسهيلات لدخول الكويت مع وجود قانون نموذجي كويتي ومركز للتحكيم سيجذب الكثيرين لدولة الكويت لتسوية نزاعاتهم.

فاليوم، أشهر نماذج القوانين المعتمده للتحكيم MAL وNEWYORK CONVENTION، حيث يعتبران الاشهر في عالم التحكيم، وعليه فإن التفكير في إيجاد نموذج قانون ينافس هذين النموذجين سيسهم كثيرا في دفع عجلة التنمية لدينا بشكل كبير وجذب الخصوم من مختلف الدول متى ما وجدوا في القوانين الكويتية تسهيلات ومميزات اكبر.

أعلم أن البعض قد يسفه من اهمية هذا الأمر، ولكننا حين نقول إننا نرغب في تحويل الكويت لمركز مالي لابد في المقابل أن تكون هناك مؤسسات جديدة في الدولة قائمة لجذب المستثمرين حتى ولو كان من أجل تسوية نزاعاتهم، فهذا بحد ذاته استثمار ودفع لعجلة التنمية.

لا نريد أن نقلل من قدراتنا المحلية، فلدينا العديد من الكفاءات واصحاب المهارات العالية ولديهم القدرة على تنفيذ مثل هذا الأمر، وخصوصا أن العالم اليوم يسير إما في قضايا المنازعات التجارية بأشكالها المختلفة أوالملكية الفكرية، فلماذا لا تعزف الكويت عن هذا الجانب لنتبوأ مكانة دولية مرموقة.

ففي الخليج أبرز الدول التي اعتنت بالتحكيم ولديها مركز ذو سمعة دولية هي البحرين، وعلى مستوى الوطن العربي هي مصر، ونحن الكويت عروس الخليج أين موقعنا دوليا في هذه المسألة؟ وخصوصا ان قوانيننا الحالية في التحكيم قديمة ولا تواكب تطور الزمن، هذا فضلا عن وجود غرفة صغيرة ليس لها أثر في تسوية المنازعات وبالكاد البعض يعرفها وتتبع غرفة التجارة.

أعتقد أنه آن الأوان لأن نعطي كل ذي اختصاص اختصاصه، فكل وزارة معنية باختصاصاتها، ولنمض قدما نحو التنمية بعيدا عن الوَساوس.

نقش القلم

«ويلٌ لكل همزة لمزة».. الهدي العظيم

محمد عبدالحميد الصقر

هل تدبرتم ذلك الهدي العظيم للخالق الرحيم ذي القوة والجبروت، يا من أقسمتم باسمه، وتشاورتم خارج حدوده، وتجاهلتم قدرته ونفوذه؟! وتحاورتم أمام العباد بكل ما يؤلم البلاد تحت سقف قاعة مؤسس دستورها كما يتواصل مع كتابه وتأكيد ثوابه وعقابه؟! وجاهرتم بحسابات وتصفيات بالاشارة والكلمات «همزا ولمزا» بمسميات أفراد وعائلات، وجماعات لا يجب نطقها تهكماً وتطاولات! لا تكفي مطرقة الرئاسة للجم جماحكم بتكرار ذلك الهمز واللمز بل صدرتموها لمواقع إعلامية متنوعة بغية المساس وجرح الاحساس لمن يؤدي واجبه بالقسطاس المستقيم؟! وتحويركم له بأنه شيطان رجيم لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وكيف أنكم ختمتموها بتصفيات إعلامية تمهيدا لقدوم انتخابات محسومة النتائج والترتيبات بذات الروح التحزبية المخترقة للدستور وكلمة الديموقراطية ومعناها بتوازن التوجهات لحرية الرأي بجرح مشاعر أغلبية أهل وطنكم لبروز «القوي الأمين» لتعديل مسار دستورنا ذلك الكنز الثمين للتجربة الديموقراطية وتوازن الرأي والرأي الآخر بنزاهة الناخبين والنائب القدوة الحر القوي الأمين.

إن علة تكرار تسليكات الاصوات بدراهم معدودات تشترى فيها ضمائر السلبيين للانتفاع بظروف الصوت، رغم أن الراشي والمرتشي مصيرهما النار وغضب الخالق الجبار همزا ولمزا كما يناسب غير القوي ودون الامين باسم الديموقراطية المبتورة!

كل ذلك أكد احباطات أصحاب النزاهة من الاصوات بكل الدوائر رجالا مخلصين وقوارير بسبب وجود صفقات معظمها محبطة ومغلوبة أمورها بمنافع محدودة بالتصويت والاصوات؟!

لقد تركت الساحة الانتخابية فوضى رغم القرارات والعقوبات والمتابعات القانونية لكنها أشبه «بالهواء في شبك التحركات غير الديموقراطية»، تنذر بإحباط عام لمقاطعة مثل هذه التحركات المشبوهة وتصفية الحسابات كما ورد ذكرها سلفا بعد أن ضاعت فيها طموحات أهل الديرة وتجربة غابر السنوات أنها الديموقراطية!

ولا ننسى بكل تواضع وبساطة تذكيركم طالت أعماركم للرجوع للسورة الكريمة عنوان مقالتكم اليوم، وتدقيق الانتباه لمعانيها الربانية العظيمة تواصلا مع الهدي النبوي الحليم «احذروا الفتن»، وكذلك نوايا الرويبضة من الناس فاقدي الضمير والإحساس والله ولي الصالحين، سبحانه وتتابعت أركانه للخير بأهل الخير للديرة الطيبة، بجهودكم حكاما ومحكومين للكويت العامرة بالصالحين اليوم ودوم.

ألم وأمل

أولويات التطعيم

د.هند الشومر

التجربة السريرية على لقاح آخر بسبب تسجيل حالة مرضية بين أحد المتطوعين أو تفاعل غير سار، قد أعاد الأمور إلى الخلف، بينما الرئيس الأميركي يلوح بقرب ترخيص وإتاحة اللقاح الأميركي الذي كانت له مساحة كبيرة من التسويق والترويج.

وبعيدا عن الجدل العلمي والطبي والسياسي حول اللقاح الواقي من «كورونا» ومتى يتاح ليكون جزءا من منظومة اللقاحات التي عرفها الطب منذ القرن السابع عشر وشهدت العديد من التطورات التقنية، فإن السؤال الذي يبدو منطقيا: ما الأولوية الآن؟ هل اللقاح الواقي من «كورونا» أم أننا نحتاج إلى لقاحات وأقية مما هو أخطر من «كورونا» وأعني اللقاحات الواقية من الفساد وغسيل الأموال وصناعة وترويج الإشاعات، فإنها أشد فتكا من «كورونا» وتعصف بالأمن الاجتماعي وتأكل الأخضر واليابس بلا هوادة، وهذه لن تحتاج إلى المليارات الخاصة بتوفير اللقاح الواقي من «كورونا المستجد» بل تحتاج إلى تعزيز القيم والمبادئ وما أمرنا الله عز وجل به في كتابه الحكيم.

وما فائدة إتاحة مصل واق من «كورونا المستجد» في أجواء يسودها الفساد، حيث إن هذا يعني تسرب الفساد إلى صفقات إنتاج وتصنيع وترخيص وإتاحة التطعيم؟.

صدى الأحداث

استقالة الحكومة واستجواب الخالد

عادل عبدالله المطيري

استطاعت الحكومة أكثر من مرة أن تعبر بوزرائها المستجوبين الى النجاة من طرح الثقة وبأغلبية كبيرة نسبيا، فوفقا للتركيبة الحالية لمجلس الامة تستطيع الحكومة ان تفشل أي استجواب يوجه لأعضائها او رئيسها، بالرغم انه في الايام الاخيرة من عمر البرلمان جرت العادة ان يميل النواب المترددون الى الوقوف مع الاستجواب خوفا من محاسبة الناخبين لهم.

كنت متأكدا من ان سمو رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد لن يغامر ويصعد للمنصة ليواجه استجوابا في ملفات سبق وان عرضت في استجواب وزير المالية ووزير الداخلية، وهو مدرك جدا أن الاستجواب اداة تجريح سياسي حتى لو استطاع ان يكسب ثقة وتعاون البرلمان معه ومع حكومته.

هناك عوامل عديدة تجعلنا نحسن الظن برئيس الحكومة، منها ان حكومته جاءت متأخرة جدا ولم يكن يفصلها على الانتخابات البرلمانية إلا أشهر، وربما كانت أياما لولا كارثة «كورونا» التي عطلت الحياة، وبالتأكيد لم يكن ليغامر اغلب المرشحين للمناصب الوزارية في الدخول بحكومة قصيرة العمر قد تتعرض للضرب المبرح من البرلمان الذي سيستعرض عضلاته في الايام الاخيرة له، ما انعكس على نوعية وجودة أداء الكثير من الوزراء في الحكومة، لذلك فإن الرئيس الخالد «يجود من الموجود».

وللظرف الصحي الذي فرضه ڤيروس «كورونا» على دول العالم ومنها الكويت، نصيب في تأثيره على الاوضاع السياسية والاقتصادية، مما وضع الحكومة بين مطرقة التجار وسندان الشعب في القرارات التي تعنى بالاقتصاد.

وكانت امام الحكومة عدة خيارات قانونية وسياسية للتعامل مع الاستجواب المقدم لرئيسها من النائب عبدالكريم الكندري، ليس منها قط «قرار مكتب مجلس الامة» وليس مجلس الامة كما ينص الدستور واللائحة الداخلية تأجيل انعقاد البرلمان بسبب انتشار ڤيروس كورونا بين خمسة من نوابه، وبالتالي تأجيل جلسة استجواب رئيس الحكومة.

كان الخيار المنطقي والدستوري واللائحي ان تستقيل الحكومة بعد إقرار الميزانية الأسبوع الماضي لتصبح حكومة تصريف اعمال ويسقط استجواب الرئيس الخالد، وتتجنب الحكومة المواجهة، او ان تضطر الى رفع كتاب عدم تعاون كان سيستفز الشارع والقوى السياسية. وبإمكان المجلس الجديد استجواب رئيس الحكومة اذا استمرت القضايا التي أثيرت في ملف الاستجواب السابق للرئيس الخالد سواء كان هو الرئيس او غيره.

ختاما، رئيس الحكومة القادم يجب ان يراعي اختيار وزرائه بعناية فائقة ويضع خطة واضحة، وعليه ان يواجه البرلمان في أي استجواب قادم. فلا الأوضاع السياسية او الاقتصادية تسمح بارتكاب الأخطاء سواء بعلم او بجهل، كما ان الفساد أكل مقدرات البلد وهدد أمنه، فالكويت في أمس الحاجة لرجال مخلصين يملكون الشجاعة والمقدرة للمواجهة والانجاز.

الخلاصة: الحلول الدستورية كثيرة لمن أراد تجنب الإشكاليات واستمرار احترام الشعب له.

رأي

أيادي الخير ممدودة للجميع

تركي حمود الحصم

Turky _ q8@icloud.com

لا تزال الكويت تتألق بما تقدمه من مساعدات للمنكوبين في جميع بقاع العالم، ولعل ما حدث في السودان الشقيق من فيضانات كبيرة أدت إلى تضرر الكثير من المناطق وتهجير الآلاف من السكان وتدمير مئات المنازل، وكذلك تأثيرها السلبي على البنية التحتية بشكل عام يشكل مثالا حيا وواقعيا لمعاني التآزر والتعاضد بين الأشقاء، حيث هبت الكويت وجمعياتها الخيرية لمد يد العون للأشقاء هناك، فسيرت القوافل الإغاثية المحملة بالمساعدات الطبية والغذائية والكساء وبجميع المستلزمات الضرورية للناس المتضررين هناك بما يخفف من معاناتهم وآلامهم حتى تهدأ الأمور وتستقر ويتم تأمين البدائل المناسبة لهم والخروج من هذه الأزمة بخير إن شاء الله تعالى.

جهود كثيرة تبذلها الجمعيات الخيرية والإنسانية في الكويت محليا، ولعل أزمة جائحة «كورونا» وما رافقتها من ظروف صعبة كشفت الوجه المشرق لمعظم هذه الجمعيات، حيث كانت حاضرة في جميع المناطق بما قدمته من مساعدات متميزة، وكذلك بجهود أعضائها ومتطوعيها الذين أبرزوا معاني التضامن والوقوف صفا واحدا مع وخلف الجهات الحكومية المعنية بمكافحة ومواجهة ڤيروس «كورونا» فشاهدناهم في مراكز الحجر وفي مطار الكويت وفي مراكز الإيواء لإجلاء المخالفين، وفي الجمعيات التعاونية والمرافق الحكومية، وفي الساحات يوزعون وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المبارك، وكذلك في توزيع السلال الغذائية والمساعدات للأسر ولسكان المناطق المعزولة، والتي كان لها الصدى الرائع لدى معظم المحتاجين والمتضررين، إضافة إلى العمل المنظم والتنسيق المميز فيما بينهم، وكذلك بالتزامهم الكبير بالإجراءات الوقائية والصحية وبالتعامل الراقي مع الجميع.. ونقول لهم جميعا: بيّض الله وجوهكم وما قصرتم فأنتم يا شباب الكويت أبناؤها وأملها وهذا أملنا بكم دائما.

ومن الأمور الواجب التطرق إليها والإشادة بها دور لجان بالتعريف بالإسلام والعمل على هداية وتوعية الجاليات غير المسلمة بمعاني الإسلام الحقيقية وسماحته، وكذلك جهودهم من خلال الدعوة الإلكترونية واستخدام العديد من اللغات الأجنبية في الدعوة مع وجود متخصصين من أصحاب الخبرة والدراية والعلم للرد على الاستفسارات بأساليب تعكس أخلاق المسلم السمحة، بعيدا عن التشنج أو التعصب وبشكل يرتقي بأهدافها السامية، فدعاؤنا لكم بالتوفيق والخير الدائم.

مساحة للوقت

قبل 57 عاماً.. رفعنا الراية!!

طارق إدريس

تداولت وسائل التواصل الاجتماعي خبرا أفرح العديد من الأجيال الذين عاشوا أجواء الديموقراطية الحقة منذ نعومة أظافرهم لكن بدد النفي الرسمي هذه الفرحة وتبقى آمالنا بحمد الله مستمرة لأن التفاؤل عادة تعلمناها منذ صغرنا ونحن لانزال نرفع راية التفاؤل منذ 57 عاما وبحمد الله الراية صامدة لأن الكويت وديموقراطيتها باقية في ضميرنا وضمائر من كانوا هم أهل لهذه الفزعة الوطنية التي شاركنا فيها عام 1963 ونحن نجهل ما هي السياسة لأننا كنا بالمرحلة الابتدائية.

أيام جميلة ورائعة، وخبر تداول صورة العم احمد الخطيب أعاد إلينا الذكريات وشتات الصورة التي لن تغيب عن ذاكرتنا أيام الحملات الانتخابية الأولية في دائرة (حولي) وميدان حولي عندما كانت الكتل الانتخابية نهجا سياسيا لرسم الطريق باتجاه الديموقراطية، لذلك أتذكر ملامح من تلك الأيام وبالتأكيد هناك اخوة ورجال من جيلنا يذكرون تلك الأيام الخوالي.

رحم الله أيام زمان بحلوها ومرها وأحداثها وتقلباتها.

لقد تعلمنا النشاط بالحراك الشعبي وكنا نشارك ونحمل «لفافات» الدعاية الانتخابية ونسمع تفاؤل الكبار بالدستور والديموقراطية وبمجلس الأمة، ونفرح بالمستقبل الزاهي لهذا الوطن وكلنا أمل ورجاء أن تفوز تلك الكتلة التي كانت تمثل الشعب في تلك الانتخابات عام 1963 لأن المنافسة على مقاعد مجلس الأمة كانت ودية بين زعماء الراية ومنافسيهم من اجل إسعاد الكويت وأهلها وقيادتها الحكيمة التي رسمت لهم طريق النظام السياسي الدستوري بعيدا عن اطماع شخصية بالكراسي والمناصب والمال لأن الهدف كان ولايزال إسعاد الشعب الكويتي في بداية عهد النظام الدستوري الانتخابي في تلك الأيام.

بالطبع لن انسى استخدام حوائط الفرجان في طباعة اسماء الكتلة الانتخابية ولن انسى تعليق يافطات القماش الابيض على اعمدة الكهرباء الخشبية ولن انسى تثبيت يافطة على جدار وحوائط منزلنا مبرشمة بالمسامير لقد تعلمنا حياة جميلة لتحقيق الديموقراطية الحقة، وكم نحن نشتاق لتلك الأجواء الهادئة بعيدا عن جو هذه الأيام الذي أزعجتنا فيه اخبار وسائل التواصل الاجتماعي.

نعم لم يتبق لنا اليوم شاهد على التاريخ الرائع والجميل إلا عبق العم احمد الخطيب الذي يمثل لكل كويتي سواء كان من أنصاره او من غيرهم إلا ان يتذكر من هم وراء ترسيخ دعائم الديموقراطية وسياسة النظام الدستوري الذي فرش «أبوالدستور» الراحل الكبير عبدالله السالم دربه لنا بالخير والنماء والنهضة، واليوم لا يمكن ان ننسى استشهاده بالقول المأثور «تهدى الأمور بأهل الرأي ما صلحت.. فإن تولت فالأشرار تنقاد»، نعم هذا درس معبر عن كيف كنا قبل 57 عاما نحمل راية الدستور على اعناقنا ونحن صغارا ولانزال متمسكين بها، ونحن اليوم نناطح من يحاول تلويث أجواء الديموقراطية وزمن رجالها الشرفاء الذين رفعوا الراية عاليا من اجل أن تبقى الكويت ودستورها ورجالها وديموقراطيتها شامخة خفاقة الراية لا تسقط بإذن الله وحوله قوته.

نعم، نحن جيل الدستور والديموقراطية الذي تحمل رفع رايتها 57 عاما، وسنبقى على الوعد والعهد، فلن تخذلنا محاولات وسائل في خلق التباعد الاجتماعي بدلا من التواصل.

ودائما نردد.. حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.. اللهم آمين.